الصحراء الجزائرية في الاستراتيجية الفرنسية

د/ محمد لحسن زغيدي
جامعة أبو القاسم سعد الله
الجزائر2

علمت فرنسا أهمية الجزائر قبل الاحتلال من خلال البعثات للرحالة الفرنسيين بدعوى الاطلاع والتعرف على الطبيعة والعادات والتقاليد للشعوب الشمال الافريقية حيث تمكن الرحالة الأوربيون والفرنسيون خاصة من معرفة الجزائر جغرافية في معظم أجزائها وسكانيا من حيث عمرانها.

وبعد الاحتلال والتوسع في كل الأرجاء ابتداء من أواسط القرن 19 إلى العقد الثاني من القرن العشرين حيث اكتمل الاحتلال للصحراء، بعد القضى على كل المقاومات التي واجهتها في كل الجهات الجنوبية الغربية والوسطى والشرقية من عين الصفراء على الأغواط إلى المزاب إلى وادي ريغ وسوف على تدكلت والأهقار إلى الطاسيلي آجر.

أدركت خلالها الأهمية الجيو إستراتيجية للصحراء من حيث الموقع والمساحة الكبيرة التي تحتلها في صدارة الشمال الافريقي، وزادها اهمية ما نجم عن الحرب العالمية الأولى من الحاجة إلى المعادن التي تختزنها باطن الأرض، لأن فرنسا في بدايتها اهتمت بسطح الأرض الذي أغناها الشمال بثرائه الفلاحي عن التوجه إلى الصحراء التي تحتاج الأمطار والمسالك وخصوبة السطح.

لكن الثورة الصناعية والحاجة للمعدن جعلت الاهتمام يتبدل من السطح إلى باطن الأرض لأهمية النفط والمعدن. هذا من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية العسكرية فادت نتائج الحرب العالمية الثانية جعلت المساحات الكبرى للصحراء تحتل المرتبة الأولى في الاستراتيجية المستقبلية وذلك بالقيام

بالتجارب عن الصناعة العسكرية وفي مقدمتها السلاح النووي الذري، وكذلك الحاجة إلى القواعد الصاروخية لحماية الدول والصناعات والمنشئات العسكرية لا سيما ما كانت تقتضيه الحرب الباردة.

وهو ما جعل الصحراء الجزائرية تحتل كل تلك المكانة لتوفرها على كل الشروط التي تتطلبها الحرب المستقبلية.

وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة من الجوانب الآتية:

- الموقع الجغرافي للصحراء الجزائرية:

إن القارئ للخريطة الجغرافية للجزائر يجدها أنها القطر الإفريقي المؤهل جغرافيا لصدارة القارة وذلك لما لمؤهلات هذا البلد الكبير من حيث المساحة التي تقدر بـــ: 2 مليون و300 ألف كلم ^{2}، وهي مساحة لقارة إذا ما قورنت عالميا.

فهي تتوسط شمال القارة على حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يعد أقرب جهة إلى القارة الأوربية شمالا، فهي بذلك ممرا هاما يربط بين أوربا والقارة الإفريقية.

أما من الناحية القارية فإنه يربط جناحي القارة في شمالها الشرقي والغربي، وكذلك جزئها الشمالي والجنوبي عبر صحرائها الكبرى.

ولذلك فإن الصحراء الجزائرية تكتسي أهمية جغرافية، قلما توجد في غيرها من بلدان العالم، فمن حيث المساحة تبلغ مساحتها 2 مليون كلم ^{2} ، أما موقعها فهي تربط شمال القارة أي الساحل المتوسطي بعمق القارة أي جنوب الصحراء؛ كما تربط الشمال الشرقي بالشمال الغربي، وتربط بذلك سبع دول تتصدر القارة في أجزائها الشمالية والوسطى.

ينحصر الإقليم الصحراوي الشرقي بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا وتونس وليبيا شرقا، والنيجر وهضبة تادمايت غربا، كما يمكن تحديد هذا الإقليم عن ناحية الغرب بخط طول 3° شرقا المار بالجزائر العاصمة.

يحدد الإقليم الجنوبي الغربي، بمعالم طبيعة واضحة، تتمثل في السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا هضبة تادمايت شرقا وكل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريطانيا ومالي غربا وجنوبا.[1]

ذلك الموقع الاستراتيجي الهام أهلها أن تكون أدات وصل بين شمال القارة وجنوبها، وهي بذلك معدة لأن تلعب دورا كبيرا في مستقبل علاقات التضامن بالقارة الإفريقية.

ولذلك فهي تشكل في نظر الاستعمار خطرا يجب تلاقيه، بفصلها عن الشمال حتى تفقد الجزائر حدودها المشتركة مع مالي التي تشكل التضامن الإفريقي الثوري مع غينيا.

وذلك بكسر العمود الفقري للتضامن بين شمال القارة وجنوبها ويتمكن من إقامة قلعة استعمارية محصنة في إفريقيا تكون مصدر تهديد دائم لكل محاولات التحرر الحقيقي.[2] ومن ذلك يتضح أنه من يسيطر على الصحراء ويمتلكها يتمكن في التحكم في مستقبل جيرانها.

لقد أدى ذلك الموقع الهام للصحراء الكبرى الجزائرية، إلى جلب الاهتمام الكبير لها من طرف الباحثين، خاصة ما أظهرته من شساعة ومساحة، تعرفت عليها قوات الاحتلال أثناء عمليات الغزو الداخلي، ومن خلال المقاومات الشرسة التي واجهتها منذ مقاومة الزعاطشة في أواسط القرن الـ 19 إلى نهاية مقاومة الطاسيلي في العقد الثاني للقرن العشرين، مرورا بمقاومات أولا سيدي الشيخ وبوعمامة وبن شهرة والشريف بن عبد الله وغيرهم.

لكن فرنسا لم تعر الصحراء أهمية لأن الاستثمار فيها مكلف ولا يشجع الشركات عليه، فبقيت دون الاهتمام إلى العقد الثالث من القرن العشرين، الذي تدفق النفط في المشرق العربي وبدأ البحث عليه في صحاري العالم، وكانت الصحراء الجزائرية من بينها، وزاد في أهميتها ما شهدته نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول العالم المعاصر الحرب البادرة في السباق نحو التسلح خاصة في

المجال الذري الذي نجحت فيه أمريكا ثم لحقت بها روسيا، مما جعل فرنسا تبدأ في البحث عن الفضاءات للحاق بالركب النووي.

انطلاقا من تلك الأهمية يمكن اتباع سياسة فرنسا في الصحراء الجزائرية من الجوانب أو الأبعاد الآتية:

1. **البعد الاقتصادي:** يأتي في مقدمة الاهتمامات في سياسة المحتلين خاصة المستوطنون الذين ألفوا الثراء وأصبحوا يبحثون عن المزيد، وذلك بالبحث عن مصادره، خاصة وأن المستعمرة التي عملوا على تسخير كل المشاريع القانونية والسياسية والعسكرية لأجل الوصول بها إلى ما وصلت إليه في العقد الثالث للقرن العشرين، وما ميز الجيل الرابع من المحتلين في إيجاد مجتمع جديد دخيل على حساب المجتمع الجزائري المسلم الأصيل، واستعمل معه كل أصناف الإبادة والتنكيل، بالطرد والنفي والتفقير والتجهيل والترحيل، فكون اقتصاد أهله للصدارة والمكانة المرموقة التي لم يكن أسلافه يحملون بها.

لذلك كان الجانب الاقتصادي دائما في مقدمة انشغاله والبحث عن الثراء هو رأس ماله لقد كانت الصناعة هي أساس النهضة الاقتصادية الفرنسية، وهو يعتمد على أساس الموارد الأولية والطاقة الضرورية، وذلك ما تحتوي عليه الصحراء الجزائرية بكميات كبيرة، وهو ما جعلها محل بحث وتنقيب عن المعادن بجميع أنواعها، فأصبحت محل أطماع الاستعماريين، فتم اكتشاف كنوز هامة بالصحراء، وتبين أنها تحتوي على مناجم هائلة نذكر أهمها فيما يأتي:

1- **الحديد:** ويعد من أهم عناصر الصناعة وتم اكتشافه في منطقة تيندوف بأقصى الجنوب الغربي، حيث قدر احتياطه بثالث احتياطي بالعالم، وحددت أماكن تواجده: بغار جبيلات، وفورغور وأقجوجت لفيلات، ويقدر ما تحتويه من الحديد في هذه النواحي بحوالي 3 آلاف مليون طن.

2- **الفحم الحجري:** وتم تحديد وجود بكميات كبيرة في منطقة بشار بالجنوب الغربي الجزائري.

3- **المنغنيز:** وتعتبر الصحراء الجزائرية من أغنى بلاد العالم به، وتم تحديد وجوده في منجم القطارة الذي يقدر به وحده حوالي مليون و400 ألف طن.

4- **النحاس:** ويوجد بمنجم أفجوجت، وهو أهم منجم في المغرب العربي حيث يقدر احتياطي النحاس بحوالي 500 ألف طن.

5- **اليورانيوم:** ويعتبر من أهم المعادن لا سيما في الصناعات العسكرية، حيث يحتل أهمية استراتيجية بالغة، وقد تم اكتشافه في جبال الهقار بأقصى الجنوب الجزائري.

6- **الزنك: والرصاص القصدير:** وهي معادن تم اكتشافها كذلك بالصحراء الجزائرية.[3]

إن هذا الاهتمام بالصحراء حديثا يعود إلى الجهل بها قبل الاكتشافات المعدنية المشار إليها بالإضافة لما ستدره من بترول يخرج من باطنها، وكل ذلك الجهل يسري على الطرفين في الجزائري والفرنسي ويعود سببه إلى الحصار الذي ضربته الحكومة الفرنسية عليها في شكل ستار من حديد متمثل في فرض النظام العسكري عليها هناك، وقد استمر ذلك منذ الاحتلال لتلك المناطق التي عرفت مقاومة شديدة دامت حوالي 70 سنة، وقد عرف ذلك النظام بأبشع ما عرف النظام الاستعماري.

لقد عرفت فرنسا منذ زمن أن الصحراء الجزائرية، لم تعد تلك الأراضي الجدباء التي يكلف استثمارها الكثير، ولا أمل فيها للحياة الراقية كما هو في الشمال، حيث تنعدم فيها منابع الرزق كما يرى الكولون ذلك، لكن البحوث بينت أن ترابها يشتمل على كنوز ثمينة ستؤثر مستقبلا في الاقتصاد الجزائري، وتقلبه رأسا على عقب.

لكن الإدارة الفرنسية فضلت أن تبقى معلومات ما وصلت إليه من اكتشافات مكتومة على الرأي العام خوفا من إثارة المطامع الأجنبية.[4]

لقد كانت عملية البحث تجري بالصحراء منذ سنوات كما تمت الإشارة إليه، تقوم بها عدة شركات وبعد سكوت طويل عن ذلك قامت بغتة وكشفت أن النفط موجود وأنه كثير، وأنه من نوع جيد، وأنه سهل التصفية والتكرير[5].

فراحت تسارع بحمل البرلمان الفرنسي على أن يقرر أن الصحراء فرنسية وأسست المنطقة المشتركة بالمناطق الصحراوية ولوحت لدول الغرب بأن تجعل لها سهما فيما تدره الصحراء من خيرات وبترول[6].

7- البترول والغاز:

لقد بدأ البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية أسوة لما تم في صحاري العالم خاصة بعد النتائج المحصل عليها في دول المشرق العربي، فقد شرعت فرنسا في عملية البحث سنة 1941، أي أثناء الحرب العالمية الثانية، ورغم كونها كانت تحت الاحتلال الألماني، إلا أن سيطرتها على مستعمراتها كانت قائمة وفي سنة 1945 أي بعد نهاية الحرب العالمية وما شهدته الجزائر في عيد النصر من أحداث ومجازر في 8 ماي 1945، فقامت فرنسا بإنشاء " مكتب البحوث البترولية " ثم أعقبته بإنشاء عدة شركات للتنقيب نذكر من بينها:

1- الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (SNREPAL) والتي تم انشائها في 16 نوفمبر 1946.

2- الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (C.F.P.A)أسست في 27 جانفي 1953.

3- شركة بترول الجزائر (C.P.A)أسست في 24 مارس 1953.

4- شركة استغلال بترول الصحراء (C.R.E.P.S)تم تأسيسها في 12 أفريل 1953.

وهو ما يدل على اهتمام الحكومة الفرنسية بالصحراء وثرواتها والسباق نحو استخراجها والتحكم في مردودها ففي خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 1953 تم انشاء ثلاث شركات لاستخراج واستغلال البترول في الجزائر.

وفي سنة 1954 وهي سنة اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، والبداية للعد التنازلي لاسترجاع الجزائر لسيادتها واستقلالها الوطني، بدأ الغاز الطبيعي يظهر لأول مرة في جبل برغة قرب عين صالح بأقصى الجنوب، ثم اكتشف حقل البترول في مارس 1956 بمنطقة " ايجلي" وبعد أسابيع قليلة اكتشف كذلك البترول في منطقة " تيقنتورين"، وبعد حوالي عامين من الاكتشاف الأول وكانت الثورة التحريرية في أوجها، وبدأت تأخذ مكانها واعترافها في المحافل الدولية، ظهر البترول لأن فرنسا كانت في سباق مع الزمن من أجل وضع يدها على هذه الثروة الاقتصادية الكبرى، لكونها ثورة في عالم الاقتصاد، ففي 12 جوان 1956 توجت الأبحاث البترولية الجارية في منطقة حاسي مسعود بالقرب من مدينة ورقلة بالجنوب الشرقي، بالنجاح فقد تم اكتشاف على عمق (3300 متر) حقلا مهما للبترول قدرت كثافته بـــ (140 متر)، أما انتاجه البترولي فقد بلغ سنة 1958 خمسة ملايين طن، وتشير التقارير بأنه سيرتفع إلى 14 مليون طن سنة 1962، وذلك يكفي كل احتياجات فرنسا النفطية، ويجعل منها مصدرة له، وبذلك صرحت أنها تخلصت عن التهديدات المصرية حول مرور بترول الشرق الأوسط، بوجود البترول في الصحراء الجزائرية، مما يضمن احتياجات فرنسا المستقبلية.[7]

كما توصل الخبراء الفرنسيون بأن انتاج البترول سيبلغ في سنة 1965 35 مليون طن على الأقل ويأتي بأرباح خاصة تجاوز 100 مليار في العام.

ومن أجل ثلث هذا المقدار فقط كاد الاستعمار الغربي يشعل نار حرب عالمية ثالثة بتدبير العدوان الثلاثي على قناة السويس.

لقد كانت فرنسا تستورد 80% مما تحتاجه من الطاقة من الخارج، لكن اكتشاف الجزائر أغناها عن ذلك، حيث قدر احتياطي منطقة حاسي مسعود بآلاف الملايين من الأطنان، يستخرج منها عشرات الملايين طن سنويا على الأقل.[8]

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن ثروات الصحراء به تفوق ثروة البترول بها أضعافا كثيرة، بحيث يمكن القول عن بعض الخبراء: إن ثروة الصحراء الحقيقية ليست البترول بل هي الغاز الطبيعي.

وتوجد أهم حقوله في حاسي الرمل التي تعتبر أغنى حقل في العالم يمتد في مساحة تبلغ 2000 كلم^2 " يحتوي على احتياطي يقدر بحوالي 750 مليار متر مكعب، ويمكن أن يصل الانتاج السنوي إلى 25 مليار متر مكعب، وهي تنتج طاقة تقابل الطاقة المستمدة من 40 مليون طن من الفحم الحجري، وإلى جانب هذا يمكن انتاج 90 مليون طن من الغازولين، وهو ما يقابل مليار طن من الفحم الحجري أي ما يوازي انتاج فرنسا كلها خلال 15 سنة .[9]

نتيجة لذلك كانت الشركات الفرنسية والغربية تتسابق نحو الصحراء للبحث عن الثروات تحت سطح أراضيها، مثل شركة شال الهولندية، والشركة البريطانية للبترول، وشركة آسو ستندار الأمريكية التي يملكها " روكفلر" ملك البترول، وشركة آسوستندار الأمريكية التي يملكها " روكفلر" ملك البترول وأقوى زعماء الاحتكارات العالمية.

وكان وراء اشتراك الشركات الغربية الكبرى، هدفا سياسيا يتمثل في ضمان تأييد المعسكر الغربي لسياسة فرنسا الاستعمارية في حربها ضد الثورة الجزائرية، التي كانت تحقق الانتصارات على كل المستويات السياسية والعسكرية والداخلية والخارجية كما سيأتي في الحديث عنه.

لذلك قامت فرنسا بفتح أبواب الصحراء للشركات الغربية من أمريكا وانجلترا وايطاليا وهولندا وغيرها، وأصدرت الحكومة الفرنسية لذلك في سنة 1958 قانونا خاصا بالبترول في الصحراء ينص على التسهيلات والامتيازات الضخمة التي منحت للشركات الغربية الراغبة في المساهمة بأموالها وفنييها في البحث عن البترول والغاز الطبيعي واستخراجها من الصحراء.

فقد أعطيت هذه الشركات رخص استخراج البترول لمدة 30 سنة، يتعهدها بأن الآداءات عن الأرباح ستبقى على شكل 50% طيلة 25 سنة.[10]

ونظرا لأهمية ذلك الاكتشاف وعن تلك الظروف التي تمر بها فرنسا والمتميزة بالأزمة الاقتصادية جراء الثورة الجزائرية التي دفعتها إلى الاستهلاك الأكثر للطاقة خاصة البترولية منها، مما جعل استقلالها أصبح مهددا ومرهونا

لدائنيها من أجل تحقيق حلمها القديم في تثبيت الجزائر الفرنسية، التي قضت الثورة على معناها ومدلولها بما حققته من نتائج ميدانية.

رأت فرنسا أن خروجها من تلك الأزمة آن أوانه، وتعبيرا منها بالفرحة لهذا الحدث الاقتصادي الهام وإثر البدأ في استغلاله، قام رئيسها الجنرال دي غول بزيارة خاصة للجنوب الجزائري في مارس 1959، وذلك لأداء زيارة شكر خاصة لعمال النفط الفرنسيين، وفي حفل الاستقبال الذي أقيم له توجه إليهم قائلا: " هذا حظ كبير أتيتم به لبلادنا على مستوى العالم وهذا يمكن أن يغير مستقبلنا..."

وقد جاء في مشروعه في 16 سبتمبر 1959 حول استغلال النفط قوله: " يجب أن أقول أن استغلال البترول وسحبه باق من اختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى إلى متاعب كثيرة..." [11]

البعد العسكري:

بعد الحرب العالمية الثانية وضع مخططوا الاستعمار الفرنسي برنامجا لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية بإفريقيا تحمي ظهر أوربا الغربية من ناحية الجنوب، وتمثل في الوقت نفسه مكانا مضمونا تهرب إليه أوربا مصانعها الحربية وإمكانياتها العسكرية وتتخذه قاعدة هجوم على الشيوعية، نظرا لأن أوربا لا تصلح أن تكون ميدانا للحرب الحديثة لازدحامها بالسكان وعدم وجود فضاءات واسعة بها.

هذه المراكز أطلق عليها اسم: (Z.O.I.A) أي مناطق التنظيم الصناعي الافريقي، وقد اختيرت لها المناطق الآتية:

1- **منطقة كولمب بشار:** بالجنوب الغربي الجزائري قرب الحدود المغربية وقد وضع مخطط هذه القاعدة على أساس أن يشمل قسما من التراب المغربي.

2- **منطقة الكويف وجبل العنف:** بأقصى الشمال الشرقي الجزائري التي نص تصميمها على إدماج قسم التراب التونسي بها.

3- في غينيا.

4- في مدغشقر.

وقد اختفت حقيقية المشروع العسكري وراء عنوان: تطوير الصناعات في البلدان الافريقية لكن الهدف هو وضع أسس ثابتة لصناعات حربية حديثة تتكون الموارد الإفريقية هي حجرها الأساس، مثل صناعة السلاح، والمتفجرات التقليدية، والصواريخ الحربية على اختلاف أنواعها، وكل ما يحتاجه جيش عصري يريد أن يجمع كل الإمكانيات التي تتضمن له الوقوف في وجه الزحف الشيوعي.

ويؤكد الطابع العسكري لهذه المناطق، رغم اسمها الاقتصادي، إنشاء المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية، الذي هو مرتبط بمناطق التنظيم الصناعي الإفريقي، وهذا المكتب ينص قانونه الأساسي على تدخل الجيش الفرنسي في بناء ومراقبة كل المعامل التي تبنى بهذه المناطق، ولذلك كلف الجيش، أو بعبارة أدق سلاح المهندسين ببناء قسم هام من هذه المعامل وتحقيق شطرها الأهم.

وبعد اشتداد الثورة واستقلال المغرب وتونس، حصر الاحتلال الفرنسي كل جهوده في الصحراء الجزائرية لتكون هي القاعدة العسكرية التي تمون أوربا الغربية وتأوي إمكانياتها الحربية، لأن فضاءات الصحراء تتوفر فيها كل شروط الحرب الحديثة فهي تستطيع ايواء الطيران الإستراتيجي، ومراكز القيادة، ومخازن الذخائر والعتاد...الخ كما أنها تمكن بما لديها من ثروات معدنية وبترولية من إقامة الصناعات الحربية الثقيلة.[12]

قاعدة كولمب بشار:

تحولت منطقة كولمب بشار إلى قاعدة حربية ضخمة تجري فيها كل تجارب الحرب العصرية من القنبلة الذرية إلى الصواريخ.

فمنذ 24 أفريل سنة 1947 أسس في كولمب بشار " المركز العسكري للتجارب الصاروخية الخاصة"، بعد أن تبينت فرنسا حاجتها إلى الغطاء

الصحراوي لأجراء مثل هذه التجارب التي لا يمكن أن تتم في ميادين التدريب التقليدية، حتى ولوكان الأمر يتعلق بالصواريخ الصغيرة[13] وذلك لعدة أسباب:

1- امكانية استرجاع الصواريخ المقدوفة.

2- مراقبة خطوط سير الصاروخ والتمكن من رسمها كاملة.

3- انتاج وخزن المواد التي تضع فيها الصواريخ والتي تثير مشاكل أكثر تعقيدا من مشاكل الذخيرة والبارود التقليدي.

4- ضبط الصواريخ يتطلب أعمالا وتمهيدات ضخمة لا يتسع لها نطاق التجارب التقليدية.

5- ارتباط التجارب الصاروخية بالطيران: إذ أن هناك الصواريخ: أرض- أرض أي التي تنطلق من الأرض لتنفجر في الأرض- والصواريخ- أرض: التي تقذف من الطائرة في الجولة تنفجر في الأرض – والصواريخ: جو جو- التي تقدف من الطائرة لتنفجر في الجو- والصواريخ أرض جو: التي تنطلق من الأرض لتنفجر في الجو- فكل هذا يتطلب ميدان شاسعا للملاحظة، والاتصالات، يخضع لبوليس خاص هو" بوليس ميدان التجارب".

وقد كتبت عن هذا المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية في عدد مارس 1959 ما يلي:

"... فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظر لاتساع الصحراء وقربها النسبي عن الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة، وإلى مدى ارتباط هذا المشكل بميدان التجارب.

لذلك فإن اعتبار الصحراء أرضا فرنسية في نظر الخبراء العسكريين الفرنسيين أمر مفروغ منه- وهذا يفسر لهذا فصل دي غول منذ 16 سبتمبر 1959 الصحراء من ميدان تقرير المصير.[14]

وكتبت المجلة العسكرية الفرنسية في عدد جانفي 1961 ما يأتي:

" منطق الحرب الذرية عزز دور العوامل الجغرافية في الحروب القادمة، وأكسبها أهمية جديدة بل إن مفهوم الإقليم قد تغير، لأن منطق الحرب الذرية يستلزم محاولة البقاء، والاستمرار في الحياة بعد العدوان الذري... وذلك يعني وجوب تشتت القواعد والثروات في أوسع فضاء ممكن".*

وهذا يعني بكل وضوح إن منطق الحرب الذرية يدفع فرنسا ومن ورائها أوربا الغربية إلى الاحتفاظ بصحراء الجزائر مهما كانت التكاليف، ومعنى ذلك بعبارة أخرى، إن افريقيا عرضة لحرب ذرية إبادية شاملة، بسبب حرص أوربا على تهريب قواعدها العسكرية إلى صحرائنا.[15]

لذلك تم اختيار الصحراء الجزائرية لتكون الفضاء المناسب للتفجيرات النووية الفرنسية كما سيأتي الحديث عنه مفصلا في حينه، ولذلك لا يستغرب حين تم الإعلان عن صحراء تكونها المنطقة التي ستشاهد أولى التفجيرات الذرية الفرنسية، كما لم يكن ذلك من باب الصدفة كذلك.

كما لم يكن صدفة كذلك إعلان خبر قرب أجل التفجير، الذي يتوقعه الخبراء، ويحددون له شهر جوان أو جويلية 1958 أي قبل اجتماع الأقطاب والذي سيكون تحريم التجارب النووية من أولى مشمولات انطاره[16]، وهو سنتناوله في حينه كذلك.

ويعود عدم التفجير للقنبلة في ذلك التاريخ إلى أن المصادر العلمية الفرنسية تعترف بأن المصانع التي تستخرج منها المواد الذرية من المعادن الخام، لا يمكنها أن توجد الكميات الضرورية لصنع قنبلة واحدة إلا في ظروف عام مثلا، كما أن المصانع الفرنسية لم تشرع في استخراج تلك المواد إلا منذ مدة قصيرة.

كما أن فرنسا من ناحية أخرى وهي الأهم ليست من الدول الكبيرة المساحة، كروسيا لتجري تجاربها بداخل أراضيها ولا توجد لها أملاك في المحيط الهادي كأمريكا وبريطانيا لتجري تجاربها على بعض الجزر الخالية، فليس لها إلا افريقيا وهي عامرة بالسكان ولذلك ستدعي بأن الصحراء خالية من السكان.[16]

كما أن الثورة الجزائرية وضرباتها العسكرية إضافة إلى التاريخ العسكري للجيش الفرنسي المليء بالهزائم والانكسارات جعل فرنسا في حاجة إلى ما يرفع معنويات شعبها وجيشها المنهار حيث لم ينجح في أي معركة قادها منذ الحرب العالمية الأولى، كما أن النظام الجمهوري نفسه أصبح في خطر كذلك جراء الإلزامات الداخلية الفرنسية التي أصبحت تزداد كل يوم.[17]

هذا وبالإضافة إلى المستوى الدولي أو الخارجي الذي أصبحت فيه فرنسا تشعر بخفة وزنها ودنو قيمتها في المحيط الدولي، وفقدان هيبتها أمام الشعوب التي تعتبرها داخلة في منطقة هيمنتها في إفريقيا ويعود ذلك إلى سقوط عاصمتها سنة 1940 واحتلالها من طرف ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية.

كل ذلك إضافة إلى نفسية حاكم فرنسا العسكري القادم بعد انقلاب 19 ماي 1958 الناتج عن الفراغ السلطوي الفرنسي والضغط القوي لجيش التحرير الوطني الجزائري، الجنرال دي غول والذي يعرف عنه أن الرجل الذي لا يتحمل أن يري فرنسا في منزلة دون أمريكا وروسيا أو دون بريطانيا على الأقل.

وبما أن المقياس الذي توزن به عظمة الدول في العصر الذري هو امتلاك أو عدم امتلاك القنبلة الذرية تكون من الطبيعي أن يجتهد الجنرال دي غول في صنع القنبلة الذرية الفرنسية وأن ينجح في تفجيرها حتى ترفع فرنسا إلى نفس المستوى الذي احتلته أمريكا وروسيا وبريطانيا.[18]

كانت فرنسا مصممة على امتلاك قنبلتها لتدخل " النادي النووي" وبذلك تكون قد استرجعت مكانتها العسكرية بين الدول على الأقل من الناحية الصناعية بعد ان فقدتها في الناحية الميدانية بين الجيوش العادية وهو ما سنتناوله في الحديث عن القنبلة الذرية الفرنسية.

ولأجل الوصول إلى ذلك قامت فرنسا بإجراءات عسكرية متعددة في جميع النواحي وذلك من خلال المنشآت والتحصينات والقرارات والامتدادات لجعل الصحراء قاعدة عسكرية كبيرة خاصة بها دون سواها بحيث تعد بداية تنفيذ

استراتيجيتها العسكرية لفصل الصحراء عمليا على الجزائر من الناحية العسكرية ومن تلك الاجراءات نذكر الآتي:

1- إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها، مستغلة عن ذلك اتساع الصحراء، كما تمت الإشارة إليه سابقا، وعملت على ربط الصحراء بفرنسا، واعتبرت تلك القواعد امتداد لقواعد الحلف الأطلسي كقاعدة (كولمب بشار)، وفي سنة 1957 اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا يقضي باختبار رقان لإجراء تجاربها النووية.

2- قامت بتدعيم القوات العسكرية الفرنسية بالصحراء بالأفراد والمعدات، بحيث تضاعفت خمس مرات عما كانت عليه فيما بين 1956 و1958، بحيث بلغ عدد الجنود الفرنسيين بحوالي ألف جندي.

3- إنشاء المناطق المحرمة بالجنوب أزيد من (6000 كلم^2) شبكة متليلي والمنيعة.

4- اشتداد القمع بالمنطقة، والتي كانت تحت التنظيم الثوري للولايتين الخامسة غربا والسادسة وسطا وشرقا لا سيما ما شهدته من نشاط جيش التحرير وتوغل تنظيم جبهة التحرير وشموليته، ولذلك عملت القوات الفرنسية على القيام بعمليات التفتيش والاعتقالات والقمع على نطاق واسع وإعلان حالة الطوارئ.

5- محاصرة الثورة بجميع الوسائل، لوقف زحفها نحو الجنوب وذلك بإنتشار الدوريات والقواعد العسكرية وتسميم الآباء ومنابع المياه، واستعمال الطائرات الاستكشافية لمنع الاتصال بين المواطنين وجيش التحرير وذلك بتقييد المواطنين في تنقلاتهم برخص خاصة والفضاء على وسائل التموين الصحراوية كالإبل.

6- حماية المنشآت البترولية وهي من أولويات الدفاع الفرنسي وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية.

حيث كشفت نشاطها على ثلاث مناطق غربا (بشار) ووسطا (لغواط) وشرقا (تقرت) وكانت استراتيجيهم تتمثل في التدخل السريع والعنيف.[19]

7- أوجدت وحدات الخيالة والمهاري، والتي كانت مهمتها ترتكز على مراقبة تحركات البدو، وجمع المعلومات عنهم ومعرفة حياة الأعراش والإطلاع على نشاطهم وخنق كل بوادر الثورة، كما على تجنيد البدو لكسب معونتهم وخبرتهم والاستفادة من معارفهم لخبايا الصحراء وأسرارها.

8- ولمواجهة الثورة بالصحراء خاصة في الناحية الشرقية، حاولت تشكيل جيش جزائري يساعده الحركة المصالية لمقاومة جيش التحرير الوطني، وقد انتصب هذا الجيش بقيادة بلونيس على الخط الفاصل بين التل والصحراء.[20]

سياسة الفصل الإداري:

لقد ساعدت الإجراءات العسكرية النابعة عن الإغراءات المادية والمستقبلية التي ظهرت بها الصحراء الجزائرية في عالم ما بعد الحرب العالمية، دفعت الحكومة الفرنسية إلى العمل على تقنين ما ذهبت إليه بالنسبة للصحراء والشروع في عملية الفصل، لاسيما أن الثورة أصبحت أبعادها عالمية وأن قضية استقلال الجزائر أصبحت حتمية.

فرأت فرنسا أن لا مناص من إيجاد نظام خاص للصحراء يجعل مفهوم السيادة ومفهوم ملكية الثروات الموجودة بها من الغموض والتعقد بحيث يترك الباب مفتوحا لكل المناورات الاستعمارية، ومن هنا خرج الاستعمار بنظريات احتياطية مفادها:

اعتبار الصحراء أرضا لا تخضع لسيادة معينة وأرضا بمثابة بحر داخلي تلتقي فيه وتتشازك سيادة جميع الدول المجاورة لها، وأن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لمشاكل الحدود الموجودة بين الجزائر وبعض الأقطار المجاورة لها.[21]

لقد بدأت نوايا الفصل بالنسبة للصحراء تظهر منذ سنة 1956 بعد اكتشاف النفط وتدفق الغاز كما تمت الإشارة إليه، وهو الشيء الذي جعل مؤتمر الصومام يؤكد في قراراته على السيادة الوطنية والوحدة الترابية لأية تسوية للقضية الجزائرية، كشروط أساسية لا تقبل المساومة أو المفاوضة في شأنها.[22]

ولتثبت ذلك الإجراء إداريا وقانونيا، رفع المطالب إلى المجلس الوطني الفرنسي الذي قام بدراسة كمشروع لتقسيم الجزائر شمالا وجنوبا وذلك في دورته المنعقدة في 28 و29 جوان 1958، وفي أثناء تلك المناقشة تناول الكلمة كل من دي بيري DE Berret ولوي جوكس Louis Jeeks وزير الشؤون الجزائرية.

وقد دخلت فرنسا المرحلة الفعلية في تطبيق المشروع، بخلق نظام إداري جديد في المنطقة، فأنشأت ولايتين جديدتين هما الواحات والسارة يشملان كل مساحة الصحراء، وقسمتهما إلى بلديات، وأنشأت وزارة خاصة بالصحراء يقول وزيرها ماكس لوجون MAXLOGON في هذا الصدد؛ أنشئت في 20 سبتمبر 1958، 94 بلدية خاضعة للنظام... بينما أصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء ثم أسترسل يقول ليفصح على أن المنطقة أصبحت تابعة للجمهورية الفرنسية: ثم صدر قرار في 07 سبتمبر ينص في بنده الأول على أن عمالتي الساورة والواحات الفرنسيين هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية."[22]

بهذا القرار تكون حكومة فرنسا الاستعمارية قد طبقت ما كانت تعتزمه إزاء الجزائر، هو تقسيمها إلى قسمين الشمال والجنوب؛ لقد كانت الجزائر قبل التقسيم تخضع إلى سلطة سياسية وإدارية استعمارية واحدة، متمثلة في المقيم العام، ثم وزير شؤون الجزائر، لكن بعد ظهور النفط والمعادن النفيسة بالصحراء. وأصبحت الصحراء تمثل مستقبل الاقتصاد الفرنسي، لجأت فرنسا إلى قرار التقسيم، فأقامت نظاما إداريا جديدا، وسياسيا تمثل في تعيين وزيرا آخر خاص بالصحراء الجزائرية، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد خصصت وزارتين خاصتين بالجزائر، لعلها تصل إلى التمهيد للفصل النهائي للصحراء عن الجزائر الأم في حالة اضطرارها للاعتراف باستقلال الجزائر الذي أصبح وشيكا.

العمل السياسي والدبلوماسي

في المجال الدبلوماسي:

لجأت فرنسا إلى اقناع حلفائها من الدول الغربية، بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، وركزت على الموقع الاستراتيجي للمنطقة، وتذرعت أمام حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والذي نادت به دول الحلفاء أبان من الحرب العالمية الثانية لكسب ود الشعوب المستعمرة، تحججت فرنسا أمام هذا المبدأ الأممي: بكون الصحراء خالية لا سكان فيها، فلا يمكن أن يطبق عليها حق تقرير المصير.[23]

هذا الادعاء وغيره بكونها هي من اكتشفها كفضاء واسع خال من الحياة، يتناقض ومواثيقها وقراراتها الصادرة من أعلى هيئاتها الوطنية والسياسية، وفي مقدمة ذلك المقاومة التي واجهتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى العقد الثاني من القرن العشرين، ثم قيامها بتقسيم الصحراء إداريا إلى ولايتين (الساورة والواحات) وعدد البلديات المنشأة والتي أحصتها بـــ 94 بلدية ثم إنشاء وزارة شؤون الصحراء.

ولما رأت أن ذلك الإدعاء غير مجد تاريخنا ويتناقض والواقع، خرجت بفكرة جديدة مفادها " أن الصحراء أرض لا تخضع لسيادة معينة، فهي بمثابة بحر داخلي، تلتقي فيه وتتشارك سيادات جميع الدول المجاورة لها"[24] وراسلت حلفائها بمذكرات مدعمة بخرائط حول الصحراء معزولة أو ما يعرف بمنطقة الحكم العسكري.

إن اللجوء إلى مثل هذا الحل كان الغرض منه هو جعل الصحراء مشكلة دولية بين الدول المجاورة والجزائر، وتنسحب هي من الصراع لتجعل الحكومة المؤقتة تنشغل بالجبهة لتغفل عن القضايا الأساسية الأخرى وتدخل في صراع مع الجيران الحلفاء للثورة التحريرية. كما كان لها هدف مستقبلي في زرع روح الطمع في ثروات الصحراء لدى الجيران بعد استقلال الجزائر.

لقد حاولت فرنسا شراء ذمم الدول المجاورة للصحراء أو ما يعرف (بالمجموعة الفرنسية) أي تلك التي خضعت وتخضع للاحتلال الفرنسي، من أجل مسايرتها في مشروعها الخاص بالصحراء الجزائرية لكنها فشلت في ذلك للأسباب الآتية:

أ- حكومة مالي تقف بكل قوة مع الشعب الجزائري، وكانت مجموعة من قيادة الثورة أو ما يعرف بجبهة الصحراء فوق ترابها.

ب- حكومة موريتانيا رفضت الانضمام إلى المنظمة المشتركة للمناطق.

ج- أقطار المغرب العربي المجاورة للصحراء تقف كلها موقفا موحدا مع الثورة الجزائرية.[25]

هذا إضافة إلى استعمال ثروات الصحراء والمشاركة في استغلالها خاصة النفط والغاز وفتح المجال إلى الشركات الكبرى كانت هي الورقة الضاغطة والرابعة بالنسبة للحكومة الفرنسية مع نظيراتها في الدول الغربية.

الجانب السياسي:

بالموازاة مع ذلك العمل الدبلوماسي الحثيث قامت بتسخير رجال مختصين من أجل خلق انقسام داخل الشعب الجزائري لكسب مناصرين ومؤيدين لها من أبناء المنطقة، فنظمت اجتماعات مع وجهاء من المنطقة لكسبهم، فقامت بإعداد المشاريع والخطط الانفصالية، لكن رغم كل ما بذلته من الوعود والتهديدات التي استعملتها معهم، رفضوا المشروع وعارضوا بقوة محاولة تجزئة الوطن.

كما حاولت ذلك في منطقة التوافق مع الشيخ محمد باي آخاموك الذي رفض بقوة عروض الرئيس الفرنسي الجنرال دي غول التي قدمها له وتمسك بالوحدة الوطنية وجنسيته الجزائرية.[26]

وبعد ذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى أسلوب الضغط المالي، على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال وتولى الاشراف على العلمية تدير بنك الجزائر، وتمثلت العملية في تهديد التجار بالإفلاس، ثم أعلن عن إفلاسهم،

وصدرت الأوامر إلى المحاكم، أن تحكم بإفلاسهم وعلى الأخص أبناء وادي ميزاب.

لقد كانت معركة الصحراء بالنسبة لفرنسا قضية وجودية ومصيرية بل سيادية في درجة متقدمة لأنها اكتشفت فيها ما انتظرته طيلة قرن من الزمان وهو الثراء والعظمة في الوسط الدولي، ومن أجل ذلك خاضت المعركة على عدة جبهات دولية وإقليمية ومحلية، وفي هذا كتبت جريدة البرلمان الفرنسي تقول: " الصحراء ضمان لاستغلالنا لطاقة هذه الأرض لما اكتشفت اتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول، كما أنها تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة."

ولتوضح أكثر حول سر تمسك فرنسا بالصحراء واتفاق جميع أطيافها حول إدعائها جاء في نفس الجريدة: " إذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر لسلطات الجزائر المستقلة مصير امتدادنا الاقتصادي.... وسلامنا الاجتماعي.... وبتخلصها من الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالإعدام وينتهي حتى إيمانها بنفسها"[27]. وهذا يعني أن صحراء بثرواتها أصبحت بالنسبة لفرنسا قضية وجود.

وقد بينت فرنسا نواياها الانقسامية وخطتها المستقبلية في الجزائر، أبلغت ذلك بصفة رسمية لممثلي الحكومة المؤقتة في المفاوضات السرية الرسمية التي تمت في مدينة " لوسيون" في نهاية سنة 1960، حيث مثل الحكومة المؤقتة السيدان: أحمد بو منجل والطيب بولحروف، ومثل فرنسا جورج بومبيدو وهوبيرلويس وكانت هذه المفاوضات أكثر جدية من غيرها، وعلى قدم المساواة.

وقد تمت في فندق الترمينوس بلوسيرن، وتناولت الجانب الجغرافي، وفي آخر اللقاء صرح بومبيدو بأن : الحكومة الفرنسية تسلم باستقلال ما تسميه " الجزائر المقيدة "، أي باستثناء الصحراء فنحن خلقنا الصحراء لا مجال لمنحكم إياها" واعترض عليه السيد بومنجل بقوله أن: " الصحراء جزء أساسي لا يتجزأ من الجزائر ولا يمكننا التنازل عنها" [28] .

وفي لقاء آخر تم في مدينة ايفيان يوم السبت 20 ماي 1961، كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطوطها الأساسية مثل وحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري، فكان موقف الوفد الجزائري من الصحراء واضح وهو أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، بينما صمم الوفد الفرنسي من البداية على أن تكون الصحراء موضوع أي تفاوض، ومع ذلك نجح الوفد الجزائري في إثارة المشكلة، ووجد الفرنسيون أنفسهم مجبورين على الخوض فيه.[29]

وفي 20 جويلية 1961 استئنفت المفاوضات بلوقران Lugrin، ألحت فرنسا على موقفها من الصحراء وربط الوفد الفرنسي مصير المفاوضات بالصحراء والمصالح الفرنسية بها، وعمد على الوفد الفرنسي على اعتبار الصحراء مشكلة مستقلة.[30] لكن وفد الحكومة المؤقتة أجبر الوفد الفرنسي على الاعتراف النهائي بالوحدة الترابية قبل توقيف النار في 19 مارس 1962.

وقبلها كانت آخر محاولة لفرنسا الديغولية لإبقاء الصحراء فرنسية، وذلك في 27 فبراير 1962، حاولت أن تتخطى الوفد الجزائري المفاوض وذلك بإستمالة بعض أعوانها بتأييد بقائها بالصحراء، لكن الثورة ممثلة في قيادة الولاية السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني الذي تمكن من المعلومة فأوعز إلى مسؤول الناحية محمد شنوتي للقيام في هذا اليوم بمظاهرة شعبية كبيرة ترتفع منها الإعلام واللافتات المؤيدة للحكومة المؤقتة، تعترض الوفد الفرنسي القادم بزعامة (ماكس لوجون)، وهو ما تم في ذلك اليوم وأرجع الوفد جوا من حيث أتى، وكانت مظاهرات ورقلة آخر مسمار يدفن نعش الاستعمار وآخر لبنة في بناء صرح الجزائر السيدة الموحدة.[31]

المراجع:

1- المركز الوطني للدراسات البحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954: الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر
2- المجاهد: 1961/06/19
3- المجاهد: 1961/3/13
4- المقاومة الجزائرية 20 ماي 1957
5- المقاومة الجزائرية 6 ماي 1957
6- المقاومة المصدر 20 ماي 1957
7- محمد لحسن زغيدي: الصومام
8- المجاهد 1961/3/13
9- المجاهد 1961/3/13
10-المجاهد 1961/3/13
11-المجاهد 1961/8/14
12-المجاهد 1961/8/14
13-زغيدي محمد لحسن، الصومام
14-المجاهد: 1961/8/14
15-زغيدي محمد لحسن: الصومام
16-المجاهد: 1958/4/15
17-المجاهد: 1958/8/28
18-المجاهد 1958/4/15
19-تقرير: الولاية السادسة: بسكرة فبراير 1985 المنظمة الوطنية للمجاهدين
20-زغيدي: الصومام
21-المجاهد: 1961/7/17
22-زغيدي: الصومام
23-زغيدي: الصومام
24-المجاهد: 1961/3/13
25-حديث مع الحاج موسى آخاموك في بيته
26-زغيدي: الصومام
27-زغيدي: الصومام

28-المجاهد: 20 مارس 1962(عدد خاص)

29-قيادة الأركان العامة لجيش التحرير: النشرية الإخبارية العدد 10. فبراير /مارس 1962.

وكذلك: محمد لحسن زغيدي، محاضرة حول مظاهرات 27 فبراير 1962.

30-تقرير: الولاية السادسة: بسكرة فبراير 1985 المنظمة الوطنية للمجاهدين

31-le Journal du Parlement : 16 septembre 1958 : P.3